

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الملحق الأول

تجارب عملية في إبرام عقود B.O.T

تقرير بخصوص محطات توليد الكهرباء المنفذة بنظام ال B.O.T في مصر

اختارت هيئة كهرباء مصر المضي في تنفيذ المشروعات بنظام ال B.O.T اتساقاً مع سياسة الدولة في إتاحة دور فعال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في التنمية الاقتصادية وتملك وسائل الإنتاج والخدمات التي استمرت الدولة في احتكارها لسنوات طويلة وقد اتبعت هيئة كهرباء مصر الأسلوب العلمي في تحديد احتياجاتها ووضع الشروط المرجعية في اختيار المكتب الاستشاري الذي يعتبر من أنجع المكاتب الاستشارية المتخصصة وأكثرها خبرة في هذا المجال كما نجحت الهيئة في إعداد الكوادر المتخصصة في التعامل مع مثل هذه المشروعات هذه الكوادر التي شاركت مشاركة فعالة في وضع كراسة الشروط والمواصفات وتقييم العروض المشروعات التي انعقدت عليها بأسعار غير مسبقة في إطار من الشفافية والوضوح أثنى عليه البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية وكذلك شركة أترون العالمية التي جاء عطاؤها في المركز الثاني بمشروع سيدي كرير كما أشارت إلى ذلك جريدة الغينانجيل تايمز في مقالها بتاريخ ١١ مايو ١٩٩٨م عن تقييم مشروعات القطاع الخاص في مصر.

أولاً: الظروف القائمة في منتصف التسعينات

اتسمت فترة منتصف التسعينات بوجود بعض العوامل التي ساعدت على تبني هذه السياسة من أهمها:

١. زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية من مختلف قطاعات الدولة خاصة في المناطق الصناعية والعمرانية في مختلف أنحاء الجمهورية والحاجة إلى إضافة محطات توليد جديدة قدرتها ٩.٣ مليون كيلو وات .. بتكلفة تقدر بحوالي ٧.٢ مليار دولار أمريكي.

٢. ارتفاع مديونية الدولة من الجهات الخارجية وقد بلغت ديون هيئة كهرباء مصر وشركاتها ١٤.٢ مليار جنيه بالإضافة إلى أعباء خدمتها ٩.٢ مليار جنيه

٣. إحجام بعض جهات الإقراض الأجنبية عن منح قروض للدولة لتمويل تنفيذ مشروعات الكهرباء وطلب هذه الجهات إشراك القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشروعات

٤. توفر العملات الأجنبية بالبنوك المصرية ورغبة هذه البنوك في المساهمة في تمويل مشروعات الكهرباء التي يتم تنفيذها عن طريق القطاع الخاص

ثانياً: أهداف تطبيق نظام الـ B.O.T

وضعت هيئة كهرباء مصر أمامها عدة أهداف عند البدء في اتخاذ إجراءات إنشاء محطات توليد الكهرباء بنظام الـ B.O.T من أهمها:

١ . تخفيف العبء عن كاهل الدولة في تدبير التمويل اللازم لمشروعات محطات توليد الكهرباء والتي يتطلب إنشاءها استثمارات كبيرة.

٢ . إتاحة فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص في تمويل وبناء وتشغيل محطات توليد الكهرباء وبيع الطاقة المولدة لهيئة كهرباء مصر (وليس للمشاركين) ثم نقل ملكية هذه المحطات إلى الهيئة بعد فترة زمنية محددة بحالة فنية جيدة.

٣. جذب الخبرات والتكنولوجيات الحديثة في تنفيذ وإدارة محطات توليد الكهرباء.

٤. تغطية الاحتياجات المتزايدة من الطلب على الطاقة بإنشاء محطات توليد جديدة.

٥. حصول الهيئة على أرخص الأسعار لشراء الطاقة من المستثمر بما لا يؤثر على سعر البيع للمستهلكين.

ثالثاً: المشروعات التي تم التعاقد عليها بنظام الـ B.O.T

بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٥ تم عرض مذكرة على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بطلب الموافقة من حيث المبدأ على مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في بناء محطات التوليد وتشغيلها وبيع الكهرباء لهيئة كهرباء مصر بنظام B.O.T عن طريق الطرح في مناقصة عالمية وذلك طبقاً للاحتياجات على أن تتم الاستعانة بأحد المكاتب الاستشارية المتخصصة لمساعدة الهيئة في جميع مراحل التنفيذ بدءاً بالدراسات - إعداد نماذج اتفاقيات المشروع - إعداد كراسة الشروط ومعاونة الهيئة في تقييم هذه العروض والتفاوض والتعاقد ، حيث تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٥ ، وفي عام ١٩٩٦ تم البدء في اتخاذ الإجراءات التالية:

١ . دراسة الخبرات السابقة لبعض الدول مثل الهند وباكستان واندونيسيا والاتصال بالجهات الدولية مثل البنك الدولي للتعرف على طبيعة هذه المشروعات والإجراءات التي اتخذها لإتباعه والاتفاقيات التي يتم توقيعها بين المستثمر والجهات الحكومية والضمانات التي تمنح لمثل هذه المشروعات لجذب الاستثمار كما تم إرسال بعض العاملين في هيئة كهرباء مصر لحضور دورات تدريبية في هذا المجال.

٢ . الاستعانة باستشاري عالمي في هذا المجال يتكون من مجموعة من بيوت الخبرة العالمية (فني - قانوني -

مالي) لتكوين الكوادر ونقل الخبرة لهيئة كهرباء مصر تم اختاره من خلال مناقصة عامة من بين ٢٤

مكتب خبرة عالمية من جميع أنحاء العالم.

٣ . إجراء التعديل القانوني لمنح المستثمرين المحليين والأجانب حق اللاتزام في مجال إنشاء محطات الطاقة الكهربائية على أن تقوم هيئة كهرباء مصر بشراء الطاقة المنتجة من المحطة خلال مدة الالتزام وذلك. بصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٧م والمعدل لقانون ١٢ لعام ١٩٧٦م الخاص بإنشاء هيئة كهرباء مصر كما تم إلغاء قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ليتضمن سريانه على مشروعات البنية الأساسية.

٤ . الحصول على موافقة البنك المركزي على منح المستثمر الضمان اللازم للالتزامات المالية لهيئة كهرباء مصر والتي تنفأ بموجب اتفاقية شراء الطاقة وذلك لكبر الاستثمارات المطلوبة في مشروعات محطات التوليد حتى يضمن المستثمر الحصول على مستحققاته التي تمكنه من سداد القرض.

٥ . لتنفيذ أول مشروع لإنشاء محطة توليد بنظام B.O.T تم إعداد دراسة جدوى مبدئية أسفرت عن اختيار موقع سيدي كريس لإقامة محطة بخارية بقدرة ٣٢٥×٢م وتعمل بالغاز الطبيعي كوقود أساسي والمازوت كوقود بديل.

٦ . إعداد خطة زمنية لمراحل تنفيذ المشروع وتشمل ثلاث مراحل أساسية هي : تحديد القائمة المختصرة لأفضل المستثمرين في هذا المجال وإعداد كراسة الشروط والمواصفات وتحليل العروض والتفاوض والتعاقد.

أولاً: اختيار القائمة المختصرة

بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٦م تم الإعلان في الصحف المحلية والأجنبية لدعوة المستثمرين المحليين والأجانب للإجابة على بعض الاستفسارات للتعرف المبدئي على سابق خبراتهم في هذا المجال.

لاقت هذه الدعوة إقبالاً كبيراً حيث تقدم عدد (٥٤) مستثمر محلي وأجنبي من دول مختلفة، تم تحليل سابقة خبراتهم المبدئية وتم اختيار عدد (٣٤) منهم تم دعوتهم لتقديم سابقة الخبرة التفصيلية، اتحد (٢٨) منهم في (١٩) اتحاد شركات من دول مختلفة تقدموا بمستندات سابقة الخبرة بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩٦م

"٨ من الولايات المتحدة الأمريكية - ٧ من الدول الأوروبية - ٢ من اليابان - ٢ مشتركة بين الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية، خلال شهر يناير ١٩٩٧م، تم اختيار القائمة المختصرة من ١١ اتحاد شركات عالمية"

ثانياً: إعداد دراسة الشروط والمواصفات وتحليل العروض

تضمنت مستندات الطرح والشروط والتسهيلات الآتية:

١ - الحصول على تكنولوجيا متقدمة وسبق استخدامها بنجاح.

٢ - تحديد مدة التزام تؤكد استمرارية تشغيل المحطة بنجاح لفترة لا تقل عن عشرين عاماً قابلة للتجديد، يتم تسليم المحطة في آخر المدة بحالة فنية ذات نسبة صلاحية محدودة، وفي حالة انخفاض نسبة الصلاحية عن النسبة المتفق عليها توقع غرامة تم تحديدها في اتفاقية شراء الطاقة.

٣ - تلبية الاحتياجات من الطاقة الكهربائية على أساس جد أدنى لمعامل إنتاجية الكهرباء، ويتم المحاسبة على القدرة والطاقة على أساس اختبارات دورية نصف سنوية لكل من القدرة ومعدل استهلاك الوقود، وفي حالة عدم الالتزام توقع غرامات تم تحديدها في اتفاقية شراء الطاقة.

٤ - الالتزام بالحدود الفنية التي تضمن المتطلبات الأساسية للهيئة والتي تشجع على التكنولوجيا الجديدة والاستثمار.

٥ _ عدم اشتراط جهة التمويل أو نسبة التمويل المحلي، حيث ترك للمتعاقد البحث عن مصادر تمويل للمشروع بالشروط التي تحقق له أقل سعر لبيع الكهرباء يتقدم به في مواجهة المنافسين له.

٦ _ عدم وضع نسبة محددة للتصنيع المحلي، حيث تم وضع المواصفات لنظام التوليد البخاري، والذي يعطي الفرص للمستثمرين للجوء للتصنيع المحلي.

٧ _ يتم المحاسبة على سعر شراء الطاقة بالعملة الأجنبية حتى لا يقدر المستثمر أي زيادة عشوائية في سعر الكهرباء الذي يتم الاتفاق عليه مقدماً تحسباً لاحتمال حدوث في انخفاض في قيمة العملة المحلية خلال مدة الالتزام التي تبلغ عشرون عاماً، علماً بأن سعر الشراء يتضمن حوالي ٤٠% من استهلاك الوقود يدفع بالعملة الأجنبية لقطاع البترول، والباقي لسداد قيمة المهمات التي يستورد معظمها من الخارج.

يتم تقديم العروض في مضروفين واحد يتضمن ما يلي:

١ _ خطة إدارة المرفق وتتضمن:

أ. الهيكل التنظيمي للمرفق وسابقة خبرة فريق العمل الرئيسي في نشاط من أنشطة الهيكل التنظيمي.

ب. الجدول الزمني لتنفيذ جميع مراحل المشروع (ابتداءً من الإعداد للمشروع والتمويل وإعداد

التصميمات والتعاقد وإنشاء المشروع وتاريخ التشغيل التجاري)، بالإضافة إلى الجدول الزمني

للممرات خلال فترة الالتزام وقبل التسليم النهائي للمحطة إلى هيئة كهرباء مصر.

ج. خطة مراقبة تطبيق المعايير البيئية.

٢- المكون الفني للعرض، ويتضمن:

وصفاً تفصيلياً للمكونات الرئيسية للمحطة والذي يوضح أنه سيتم استخدام تكنولوجيا عالمية معينة في إنشائها PROVEN TECHNOLOGY، بالإضافة إلى الرسومات التخطيطية والهندسية للمشروع وقوائم البيانات الفنية، وخطة التشغيل والصيانة وتسجيل وحفظ المعلومات، وخطة المخزن وقطع الغيار... إلخ.

٣- المكون المادي للعرض، ويتضمن:

أسعار بيع القدرة والطاقة بالإضافة إلى معدل الإنتاجية للمحطة، القوة..... معدل استهلاك الوقود السنوي عند معدلات التحمي للمحطة.

٤- المكون التجاري للعرض، ويتضمن:

الشكل القانوني للاتحاد المتقدم بالعرض، خطة التمويل والترتيبات اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروع، ونسبة المكون المحلي للمعدات والخدمات الرئيسية للمشروع.

خطة وأسلوب نقل المحطة إلى هيئة كهرباء مصر

التعديلات المقترحة على كل من الاتفاقيات وكراسة الشروط

سابقة خبرة أعضاء الاتحاد

هـ_ المعلومات المساعدة، وتتضمن:

التكلفة الرأسمالية للمشروع موزعة على مكونات المخطط وقوائم الدخل والتدفقات النقدية مع إيضاح الفرضيات التي استخدمت، بالإضافة إلى المصاريف السنوية للمشروع.

تضمن خطاب الدعوة أنه سيتم فتح المظاريف في جلسة علنية يعلن فيها عن أسعار بيع كل من القدرة والطاقة وذلك في حالة نقل المشروع للهيئة بعد ٢٥ سنة.

يتم تقييم العروض على أساس معايير التقييم الموضحة بكراسة الشروط والمواصفات والتي تنقسم إلى العوامل السعرية ويخصص لها ٨٠% والعوامل الفنية والتمويلية والقانونية ويخصص لها ٢٠%.

ثالثاً: اجتماع ما قبل فتح العروض والرد على الاستفسارات:

بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣٠م تم عقد اجتماع ما قبل تقديم العروض حضره مندوبين عن شركات القائمة المختصرة وقد تقدموا بعدد من الاستفسارات تم الرد عليها وبلغ إجمالي عدد الأسئلة حوالي ٧٠٠ سؤال تم إرسال الرد عليها إلى جميع المتنافسين.

رابعاً: فتح المظاريف:

بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٥م تم استلام العروض من تسعة متنافسين وتم الإعلان عن أسعار القدرة والطاقة لأول سنة تشغيل حيث تراوح متوسط السعر المعلن بين ٢.٦-٣.٦ سنت/ ك. و. س بسعر الغاز الطبيعي ١٥ قرش للمتر المكعب والمستخدم في تقييم العروض وفقاً لما ورد بالمناقصة.

خامساً: تقييم العروض:

١- تم تشكيل عدة لجان لتقييم عروض المتناقصين من خبراء المكتب الاستشاري وهيئة كهرباء مصر بالقرار الإداري رقم ٣١٣ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٧م وقامت هذه اللجان بتحليل ومقارنة العروض- كل في اختصاصها- من النواحي التسعيرية والقانونية والتمويلية والفنية بناء على معايير التقييم التي نصت عليها شروط المناقصة ويرجع تخصيص ٨٠% من درجات التقييم لسعر الشراء للطاقة و ٢٠% من درجات التقييم للنواحي القانونية والتمويلية والفنية إلى أن للسعر أهمية خاصة حيث أن لكل سنت في سعر شراء الكيلو وات ساعة يكلف حوالي ٤٠ مليون دولار في السنة.

٢- وتحقيقاً للمنافسة والمساواة بين المتناقصين فقد قامت اللجنة بتصنيف التحفظات المقدمة ضماناً لعدم حصول أي عطاء مخالف على ميثاق مادية تعلم به على أفرانه وكذلك الفترة اللازمة للدخول في مفاوضات مع صاحب العطاء الأقل إذا كان مقترناً بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته بما يجعل العطاء متفقاً مع شروط المناقصة بقدر الإمكان كما درست اللجان جميع الاحتمالات التي يمكن أن تترتب على هذه التحفظات ومدى تأثيرها على مجالات التقييم وكذلك على توزيع مخاطر المشروع وعلى مستقبل عملية التفاوض وقد أعطت اللجان اهتماماً كبيراً لإجراء العروض المتعلقة بأسعار شراء الطاقة حيث أن أي تخفيضاً طفيفاً في مثل هذه المشاريع طويلة الأجل تؤدي إلى توفيراً ضخماً سبق توضيحه مما يخفف من الأعباء المالية الملقاة على كاهل الدولة.

٣- قد أكملت هذه اللجان تحليلها وإعداد تقاريرها وروجعت هذه التقارير مراجعة دقيقة ومستفيضة من قبل اللجنة الرئيسية العليا وإعداد تقرير التقييم النهائي.

٤- تضمنت كراسة الشروط أنه سيتم الاحتفاظ بخطاب الضمان الابتدائي للأربع شركات الأولى في التقييم لحين الانتهاء من توقيع الاتفاقيات مع الشركة الأولى في الترتيب حيث تنص كراسة الشروط أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع الشركة الأولى في الترتيب يتم التفاوض مع الشركة التالية وهكذا.

سادساً: التفاوض والتعاقد:

بتاريخ ١١/٢/١٩٩٨م تم الانتهاء من تحليل العروض وإعلان النتيجة بحصول الشركة الأمريكية (Intergen/Bechtel) صاحبة أحسن العروض فنياً وأقل الأسعار على المركز الأول.

بتاريخ ٢٢/٣/١٩٩٨م تم البدء في التفاوض مع الشركة في جميع الاتفاقيات الأربعة التي سيتم توقيعها مع الأطراف الحكومية.

بتاريخ ٢٢/٧/١٩٩٨م تم توقيع الاتفاقيات الأربعة التالية مع الشركة المصرية (انترجن سيدي كرير لتوليد الكهرباء):

- ١- اتفاقية شراء القوى الكهربائية بين هيئة كهرباء مصر والشركة.
- ٢- اتفاقية حق الانتفاع بين هيئة كهرباء مصر والشركة.
- ٣- اتفاقية توريد الوقود بين شركة الغازات المصرية (جاسكو) والشركة.

٤- اتفاقية الضمان بين البنك المركزي المصري والشركة.

وقد تكررت نفس الخطوات السابقة في المشروعين التاليين اللذان تم طرحهما معاً وقد حصلت الهيئة على أفضل العروض وأقل الأسعار مقارنة بالأسعار العالمية كما يلي:

١- مشروع محطة توليد سيدي كرير بقدر ٦٥٠ ميغاوات، تم التعاقد عليه في ١٩٩٨/٧/٢٢ م بسعر شراء ٢.٥٤ سنت / كيلو وات ساعة.

٢- مشروع محطة توليد خليج السويس بقدر ٦٥٠ ميغاوات، تم التعاقد عليه في ١٩٩٩/١٠/٣ م بسعر شراء ٢.٣٧ سنت / كيلو وات ساعة.

٣- مشروع محطة توليد شرق بور سعيد بقدر ٦٥٠ ميغاوات، تم التعاقد عليه في ١٩٩٩/١٠/٣ م بسعر شراء ٢.٣٧ سنت / كيلو وات ساعة.

ومن الجدير بالذكر أن الالتزام بالحقوق المترتبة على هذه التعاقدات قد روعي فيها طبيعة ونوعية التعاقد بهذا النظام، وهي حقوق والتزامات متقابلة ومتوازنة تمنع اعتراض المقرضين على التمويل وتمنع تعثر المشروعات خلال فترة التنفيذ والتشغيل، وتضمن طبيعة كهرباء مصر الحصول على المحطات المشار إليها ومعداتها بعد عشرين عاماً في حالة جيدة، طبقاً للأرقام المتفق عليها وفي المقابل يتحمل المستثمر كافة المخاطر المتعلقة بتنفيذ المشروع في الموعد المحدد وبالشروط المتفق عليها والتي من بينها تعرضه لدفع تعويض يصل إلى ٨٠ ألف دولار عن كل يوم تأخير في تنفيذ المشروع أو أي يوم تعجز الشركة عن توريد الطاقة خلاله، بالإضافة إلى غرامات مالية كبيرة في حالة عدم تحقيق معدلات الأداء المتفق عليها من بينها ٦٠٠ ألف دولار عن كل ميغاوات نقص في القدرة عند تسليم المحطة.

سابعاً: الخبرات المكتسبة من تنفيذ هذه المشروعات:

١- استطاع قطاع الكهرباء أن يدير المشروعات بنظام ال B.O.T بكفاءة وخبرة متميزة واعتراف الجهات الخارجية بذلك.

٢- تحقيق رغبة العديد من المستثمرين في الدخول إلى الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية.

٣- اهتمام البنوك المصرية بتمويل هذه المشروعات.

٤- الحصول على أسعار مناسبة مقارنة بالأسعار التي تم الحصول عليها من إنشاء هذه المخططات بقروض

ميسرة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
 جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الملحق الثاني

مشروع بناء وتشغيل وإعادة تسليم

محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الصليبية لحكومة دولة الكويت بنظام B.O.T

العقد رقم ١٢-٩٩/٢٠٠٠

قطاع الهندسة الصحية _ وزارة الشغال العامة

إن تجربة الكويت دولة الكويت في تنفيذ مشروع محطة مياه الصرف الصحي في منطقة الصليبية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T، ونظراً لزيادة الطاقة الاستيعابية لمحطة العارضية لمعالجة مياه الصرف الصحي عن الطاقة التصميمية بأكثر من ضعفي طاقتها، فقد أصبحت عمليات المعالجة غير مكتملة ونتج عن ذلك روائح غير صحية في منطقة المحطة ومحيطها، علاوة على ضخ كميات كبيرة جداً من مياه الصرف الصحي إلى جنوب الكويت أحياناً بمعالجة أولية، وأحياناً أخرى بدون معالجة، مما زاد من تراكم الملوثات البيئية البحرية الجنوب بدأت تؤثر على الثروة السمكية التي تعتبر من أهم مصادر الغذاء في دولة الكويت، وتشكل خطورة بيئية في الأراضي الصحية واقتصادية بعيدة المدى على الدولة.

كما أن ندرة الموارد الطبيعية وارتفاع تكلفة علاج مياه التحلية استدعت ضرورة معالجة مياه الصرف الصحي، التي لا تزيد ملوحتها عن ٢% من معالجة مياه البحر، لإعادة استخدامها لأغراض غير الاستهلاك الآدمي، ونظراً لعدم توفر السيولة المالية في تلك الفترة عام ١٩٩٨م التي انخفض فيها سعر النفط إلى أدنى مستوياته (٦ دولارات أمريكية)، فقد ظهرت فكرة مشاركة القطاع الخاص في استثمار تطوير البنى التحتية والخدمات في الدولة، حيث كان هذا المشروع هو البداية لمشاريع B.O.T في الدولة.

إن الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ مشروع إنشاء محطة حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي بالصليبية على أساس نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T، والذي يعتبر أول مشروع عالمي يعتمد على المعالجة المتقدمة (المعالجة الرباعية)، واستخدام هذه المياه بهدف خفض الطلب على المياه المحلاة والحد من التكاليف الناجمة عن توفير مياه الشرب، تمت على النحو التالي:

١- شكلت وزارة المالية فريق عمل مكون من باحثين متخصصين من معهد الكويت للأبحاث العلمية وممثلين عن كل من وزارة الكهرباء والمياه ووزارة الأشغال العامة، بالإضافة إلى ممثليها للاضطلاع بمهمة متابعة إعداد الدراسات والمتطلبات الخاصة بتنفيذ هذا المشروع.

٢- تم إعداد دراسات فنية واقتصادية لتقييم مزايا البدائل التقنية المتاحة لمعالجة مياه الصرف الصحي بهدف إنتاج أفضل نوعية من المياه بأقل التكاليف، وبناءً على ذلك تم تحديد هدف المشروع بمعالجة ٦٦ مليون جالون يومياً من مياه الصرف الصحي، لإنتاج نوعية ممتازة من المياه الخالية من كافة مسببات الأمراض مما يخفف من الطلب على مياه الشرب ويؤدي إلى خفض النفقات الناجمة عن إقامة محطات تحلية إضافية، ويحافظ على المياه قليلة الملوحة الناضبة (مياه الصليبية).

٣- وافق مجلس الوزراء على تمديد مدة التعاقد إلى ثلاثين سنة (مدة التعاقد القصوى في الدولة ٢٠ سنة حسب القوانين المعمول بها في هذا الشأن وتختلف من مشروع لآخر) تضمن الدولة خلالها توريد مياه الصرف الصحي للمتعاقد وتشترى منه المياه المعالجة المطابقة للمواصفات المحددة وحسب أفضل عرض وبالمقابل يتكفل المتعاقد بتغطية كافة نفقات الاستثمار والتشغيل وأعمال الصيانة طيلة مدة التعاقد وحسب بنود العقد المفصل.

٤- تم إعداد دعوة لتأهيل القطاع الخاص بُنيت على الشفافية التامة في الشروط وتوفير المعلومات وحدد لها نظام تقييم مبني على أساس النقاط الذي تضمن خبرة وكفاءة الجهة التي ستبني المحطة وتقوم على تشغيلها وصيانتها بكفاءة طيلة فترة التعاقد وقد تقدم للتأهيل مجموعة من الشركات العالمية والوطنية.

٥- إعداد وثائق مناقصة المشروع التي تضمنت نظاماً مبنياً على النقاط يضمن الشفافية التامة لتقييم العروض واختيار المناقصة الأفضل وتم تعديل وثائق المناقصة بصورتها النهائية بعد الأخذ بملاحظات إدارة الفتوى والتشريع.

٦- تجهيز وثائق عقد المشروع وقد تم تعديلها بصورتها شبه النهائية طبقاً لملاحظات إدارة الفتوى والتشريع.

٧- تسليم وثائق العقد المعدلة إلى وزارة المالية التي بدورها بإحالة هذه الوثائق إلى كل وزارة الكهرباء والمياه والأشغال العامة، وإدارة الفتوى والتشريع والإدارة القانونية بوزارة المالية لدراسة هذه الوثائق وإبداء ملاحظاتها حولها قبل إصدارها بصورتها النهائية.

٨- طرح مناقصة المشروع بواسطة لجنة المناقصات المركزية وتم منح الشركات القانونية المؤهلة فترة أربعة أشهر لتقديم عطاءها بناء على الشروط والمواصفات المحددة في تلك الوثائق.

٩- عقد اجتماع إلزامي للشركات المؤهلة في مبنى وزارة المالية وقد تثبيت استفسارها والردود عليها في محضر رسمي.

١٠- تم استلام وثائق العروض من قبل لجنة المناقصات المركزية وإغلاق باب المناقصة وفتح مظاريف

الأسعار المقدمة من قبل ثلاث شركات مؤهلة.

١١- قامت لجنة المناقصات المركزية بتسليم وثائق المناقصة إلى وزارة المالية التي قامت بدورها بتحويلها إلى معهد الكويت للأبحاث العلمية (مستشار المشروع)، لتقييمها بناء على نظام النقاط المعلن عنه في وثائق المناقصة، والذي يشمل على ١٠٠ نقطة ويمثل السعر المعلن عنه من قبل لجنة المناقصات المركزية، ٣٥% من هذه النقاط أما باقي النقاط البالغة ٦٥% فتمثل الجانب الفني والتجاري والمالي لهذه العروض.

١٢- تم إعداد تقرير فني حول تقييم العروض ورصد نظام النقاط والتوصيات وتقديمه لوزارة المالية.

١٣- بناءً على رصد نقاط التقييم التفصيلية للجوانب الفنية والتجارية والمالية فقد تبين أن العطاء المقدم من قبل إحدى الشركات، حصل على أعلى مجموع من النقاط (٩٦ من أصل ١٠٠ نقطة) وتمت التوصية باعتبارها الشركة الفائزة (شركة المشروع).

١٤- تم إحالة النتيجة النهائية لدراسة وتقييم عطاءات الشركات المؤهلة إلى لجنة المناقصات المركزية حيث تمت دراسة شكاوي المناقصين غير الفائزين وأخذ رأي كافة الجهات المعنية بالدولة وتم اعتماد التوصية من قبل لجنة المناقصات المركزية.